المَفْعولُ فيهِ، وَهو المُسَمَّى ظَرْفاً

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ كَهُنا امْكُثْ أَزْمُنا[١]

عَرَّفَ المصنِّفُ الظَّرفَ بأنه: زمان أو مكانٌ[2] **ضُمِّن مَعْنى «في» باطِّرادٍ**[3]، نحو: «امْكُثْ هُنا أَزْمُناً» فهنا: ظرفُ مكانٍ، وأزْمُناً: ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ منهما تضمَّنَ معنى «في»؛ لأنَّ المعنى: امكُثْ في هذا الموضع [و] في أَزْمُنٍ.

واحترزَ بقوله: «ضُمِّنَ مَعْنَى في» مما لم يتضمَّن من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ مَعْنى «في» كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ أو خبراً، نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مُبارك، ويومُ عَرَفَة يومٌ مُبارك، والدَّارُ لِزَيدٍ» فإنَّه لا يُسمَّى ظرفاً والحالةُ هذه[4]، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحوُ: «سِرْتُ في يومِ الجُمعَةِ» و«جَلَسْتُ في الدَّارِ» على أنَّ في هذا ونحوِه خلافاً في تَسميتِه ظَرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يومَ الجَمَل»[5].

واحترز بقوله: «باطِّرادٍ» من نحوِ: «دَخَلْتُ البَيْتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ» فإنَّ كلَّ واحدٍ من «البيت، والدار، والشأم» متضمِّن معنى «في» ولَكِنَّ تَضَمُّنَه معنى «في» ليس مُطَّرِداً، لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتصَّة لا يجوزُ حَذْفُ «في» معها، فليس «البيتُ، والدارُ،

---

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

(2) فظرف الزمان: يدلُّ على وقتٍ وقَعَ فيه الحدث. وظرف المكان: يدل على مكانٍ وقَعَ فيه الحدث.

(3) تضمّنُهُ معنى «في» لا يلزم منه جواز التصريح بـ«في» مع استقامة المعنى، فالظروف التي لا تنصرفُ لا يصحُّ أن يُصَرَّح بـ«في» معها.

(4) وهو المتصرّف، وسيأتي بيانه قريباً.

(5) فالاسم المنصوب فيهما مفعول به، لا مفعولٌ فيه؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» واقعاً فيه الحدث، بل واقعاً عليه.

والشأمُ» في المُثُلِ منصوبةً على الظَّرفيةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ الظرفَ هو ما تضمَّنَ معنى «في» باطِّرادٍ، وهذه متضمِّنةٌ معنى «في» لا باطِّرادٍ.

هذا تقريرُ كلامِ المصنِّف، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جُعِلتْ هذه الثلاثَةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمِّنةً معنى «في»؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمِّنٍ مَعْنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاجُ إلى قوله: «باطِّرادٍ» ليخرِجَها، فإنها خرجَتْ بقوله: «ما ضمِّن معنى في» والله تعالى أعلم.

٣٠٤ ـ فانْصِبْهُ بِالواقِعِ فيهِ مُظْهَرَا كانَ وَإِلَّا فانْوِهِ مُقَدَّرا[١]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ مَعْنى «في» من أسماء الزمانِ والمكانِ النَّصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المصدَرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجُمعةِ عِنْدَ الأميرِ» أو الفعلُ، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عِنْدَكَ».

وظاهرُ كلام المصنِّفِ أنَّه لا ينصبه إلَّا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدَرُ، وليس كذلك، بَلْ ينصبُه هو وغيره، كالفعل والوصف[٢].

---

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف، أي: وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «انوه».

(٢) **اعلم** أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت لأحد: «جلست أمامك» فالجلوس ـ وهو الحدث ـ هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت: «أنا جالس أمامك»، وكذلك إذا قلت: «كان جلوسي أمامك».

واعلم أيضًا أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، **وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً.**

والنَّاصبُ له إمَّا مذكورٌ، كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ جوازاً، نحو أنْ يقالَ: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يومَ الجمعَةِ»، و«كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير: «جئتُ يومَ الجمعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخين» أو وجوباً، كما إذا وقعَ الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررتُ برَجُلٍ عِنْدَكَ» أو صِلةً، نحو: «جاء الذي عندَكَ» أو حالاً، نحو: «مرَرْتُ بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ».

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلِّها، والتقديرُ في غير الصِّلةِ: «اسْتَقَرَّ» أو «مُستقِرٌّ» وفي الصِّلةِ «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلَّا جملةً، والفعلُ مع فاعله جُملة، واسمُ الفاعلِ مَعَ فاعِلِه ليسَ بجملَةٍ[1]، والله أعلمُ.

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذاكَ وَما ... يَقْبَلُهُ المَكانُ إلَّا مُبْهَما[2]

٣٠٦ ـ نَحْوُ الجِهاتِ والمقادِيرِ وَما ... صيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمى مِنْ رَمَى[3]

---

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالاً، وبقي عليه موضعان آخران: (الأول): أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه، والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام. (الثاني): أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن، فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر، فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره وأمره بالاستماع إلى حديث جديد.

(٢) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

يَعني أنَّ اسمَ الزمانِ يقبلُ النَّصْبَ على الظَّرفيةِ[١]، مُبْهَماً كانَ، نحو: «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصًا، إمَّا بإضافةٍ، نحو: «سِرْتُ يومَ الجمعةِ»، أو بوصف، نحو: «سِرْتُ يوماً طَويلاً» أو بعددٍ، نحو: «سِرْتُ يومَيْن».

وأمَّا اسمُ المكانِ، فَلا يقبلُ النَّصبَ منه إلَّا نوعانِ، أحدهما: المبهمُ[2]، والثاني: ما صيغَ من المصدَرِ بشرْطِه الَّذي سنذكرُه، والمبهمُ كالجهاتِ [السِّتِّ]، نحو: «فوق، وتحت [ويمين، وشِمال]، وأمام، وخلف» ونحوِ هذا، كالمقاديرِ، نحو: «غَلْوَةٍ، وميلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَريدٍ»[٣] تقول: «جلستُ فَوقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصِبُهما على الظرفية.

وأمَّا ما صيغَ من المصْدَرِ، نحوُ: «مَجْلِس زَيْدٍ، وَمَقْعده» فَشرْطُ نَصبهِ قياساً: أن يكونَ عاملُه من لَفْظِه، نحو: «قَعَدتُ مَقعدَ زيدٍ، وَجَلستُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كانَ عاملُه من غيرِ لَفْظِه، تعيَّن جَرُّه بـ «في»، نحو: «جَلستُ في مَرْمَى زيدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زَيْدٍ» إلَّا شذوذاً.

وممَّا وَرَدَ من ذلك قولهم: «هو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّرَيَّا»[٤] أي:

---

(١) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزأي معناه الوضعي، قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع، لم يقوَ على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه؛ لكونه دالًّا عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته؛ لكونه بالنظر إلى المادة قويَّ الدلالة على هذا النوع.

(2) اعلم أن الظروف (الزمانية والمكانية) نوعان:

أ ـ المبهمة، وهي التي تدلُّ على غيرِ معيَّن، مثل: «حين»، و«وقت» للزمان، و«فوق» و«تحت» للمكان.

وهي مفتقرة إلى غيرِها مما تُضافُ إليه لتحديد معناه، تقول: «فوقَ الطاولة».

ب ـ المختصّة، أو المحدودة، أو المؤقَّتَةُ، وهي التي تدلُّ على معيّن مقدَّر محدود من الزمان: «ساعةً» و«شهراً»، أو معيَّن من المكان محصور مثل أسماء المواضع: «مكة»، «المسجد».

(٣) الغلوة ـ بفتح الغين المعجمة وسكون اللام ـ فسرها المتقدمون بالباع: مئة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتَين لصدرك، ومنهم من قدَّر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلاث مئة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٤) يقول العرب: «فُلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من =

كائنٌ مَقْعَدَ القابلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّريَّا، والقياس «هو مِنِّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكَلْبِ، وفي مَناط الثُّريَّا» ولَكِنْ نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِما في أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ(١)

أي: وشَرْطُ كونِ نصبِ ما اشتقَّ من المصدَرِ مَقيساً: أنْ يقع ظرفاً لما اجتمعَ معَه في أصله، أي: أن ينتصِبَ بما يُجامعُه في الاشتقاق من أَصْلٍ واحِدٍ، كمُجامَعة «جلست» بـ«مَجْلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُما واحِدٌ، وهو «الجُلوسُ».

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المقاديرَ وما صيغَ من المصدَرِ مُبْهَمان، أما المقاديرُ، فمذهبُ الجمهورِ أنَّها من الظروف المبْهمَةِ؛ لأنها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ فهي مجهولَةُ الصفَةِ، وذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنها ليستْ من [الظروفِ] المبهَمةِ؛ لأنها مَعلومَةُ المقدارِ، وأما ما صِيْغَ من المصدَرِ، فيكونُ مبهماً، نحو: «جَلَسْتُ مَجلِساً» ومختَصًّا، نحوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيدٍ».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمَى» مشتقٌّ مِنْ رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإنَّ مذهبَهم أنه مشتقٌّ من المصدَرِ لا مِنَ الفعل.

وإذا تقرَّر أنَّ المكانَ المختصَّ ـ وهو ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْويه ـ لا ينتصبُ ظرفاً، فاعلم أنَّهُ

= المرأة، ويقولون: «فُلانٌ منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، ويراد بهذا الذم، ويقولون: «فُلانٌ مِنِّي مناطَ الثُّريَّا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«كون» مضاف إليه، وكون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيساً» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفاً» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «في أصله، معه» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتمع الآتي «اجتمع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مختصٍّ مع «دَخَلَ، وسَكَنَ» ونصب «الشأمِ» مع «ذَهَبَ»، نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكَنْتُ الدّارَ، وذهبْتُ الشأمَ» واختلفَ النّاسُ في ذلك، فقيل: هي منصوبةٌ على الظرفيةِ شُذوذاً، وقيل: منصوبةٌ على إسقاطِ حَرْفِ الجرِّ، والأصلُ: «دَخَلْتُ في الدَّارِ» فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانتصب الدارُ، نحو: «مرَرْتُ زيداً» وقيل: منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به[١](2).

٣٠٨ ـ وَما يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ   فَذاكَ ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ[٣]

---

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة، ذكر الشارح منها ثلاثة:

(الأول): أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وهو مذهبُ المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.

(الثاني): أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.

(الثالث): أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.

(الرابع): أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعلّلوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضًا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود، بخلاف «ذهب».

(2) المذهب الأول هو مفهوم كلام سيبويه إذ قال في «الكتاب» ١/ ٣٥: وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ. شبّهه بالمبهَم إذ كان مكاناً.

والمذهبُ الرابعُ مذهب الأخفش.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفاً» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفاً» السابق، وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه «فذاك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِمْ ظَرْفيَّةً أَوْ شِبْهَها مِنَ الكَلِمْ[(١)]

ينقسمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرِّفٍ، وغَيرِ متصرِّفٍ.

فالمتصرفُ من ظَرْفِ الزَّمانِ أو المكانِ: ما استُعملَ ظرفاً وغير ظَرْفٍ، كـ «يوم، ومكان» فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستَعملُ ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يوماً، وجَلَسْتُ مكاناً»، ويُستعملُ مُبتدأً، نحو: «يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجُمعةِ، وارْتَفَعَ مَكانُكَ».

وغيرُ المتصرِّف هو: ما لا يُستعملُ إلَّا ظرفاً أو شِبْهَهُ، نحوُ: «سَحَرَ» إذا أرَدْتَهُ من يوم بعينه[(٢)]، فإنْ لم تُرِدْهُ مِنْ يومٍ بعينِه، فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، و«فوق» نحو: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» فكلُّ واحدٍ من «سحر، وفوق» لا يكونُ إلا ظَرْفاً.

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيده ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: الذي يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية وشبهها، نعني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثَّل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين: أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها؛ بدليل مجيئه مجرورًا بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عَوْض» ظرفين للزمان، أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصَّان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضًا «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضًا الظروف المركبة، كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضًا «بينا» و«بينما» ومنها «مذ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب، كقط وعوض.

والَّذي لَزِمَ الظرفيةَ أو شِبْهَها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمرادُ بشِبْهِ الظَّرفيةِ أنه لا يخرجُ عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»، نحو: «خَرَجتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلَّا بـ«مِنْ» فلا يقالُ: «خَرَجتُ إلى عِنْدِه»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عِنْدِه» خطأ[١].

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذاكَ فـي ظَـرْفِ الـزَّمـانِ يَـكْـثُـرُ[٢]

يَنوبُ المصدَرُ عَنْ ظرفِ المكان قليلاً، كقولك: «جَلَسْتُ قُرْبَ زيدٍ» أي: مكانَ قُربِ زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وهو «مكان» وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، فأُعرِبَ بإعرابه، وهو النَّصْبُ على الظَّرفيةِ، ولا يَنقاسُ ذلك، فلا تقولُ: «آتيكَ جُلوسَ زَيدٍ» تريدُ مكانَ جُلوسِه.

ويكثُر إقامةُ المصْدَرِ مُقامَ ظَرْفِ الزمانِ، نحوُ: «آتيكَ طُلوعَ الشَّمسِ، وَقُدومَ الحاجِّ، وُخروجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقتَ طلوعِ الشَّمسِ، ووَقتَ قدومِ الحاجِّ، ووَقتَ خُروجِ زَيدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعربَ المضافُ إليه بإعرابه، وهو مَقيسٌ في كلِّ مصدَرٍ[٣].

---

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان، وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتِّباعًا لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ واحدًا مما ينوبُ عن الظَّرفِ، وهو المصدرُ، وبيَّن أنَّ نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة، بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان، وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيًّا ومكانيًّا.

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو: «بحثْتُ عنك كلَّ مكانٍ، وسرْتُ كلَّ اليومِ» وذلك من جهة أنَّ كلمتَي «بعض» و«كل» بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى في باب المفعول المطلق أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو: «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو: «صمتُ ثلاثة أيامٍ، وسرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فرسخًا». =